



## التجمعات البدوية التي يتهدها خطر التهجير القسري أيلول/سبتمبر 2014

### حقائق رئيسية

- يعيش ما يقرب من 7,000 فلسطيني من البدو والرعاة، 60 بالمائة منهم دون سن الرشد، في 46 تجمعاً سكنياً صغيراً في المنطقة (ج) في وسط الضفة الغربية.
- ما يزيد عن 70 بالمائة من هؤلاء السكان هم لاجئون طردوا من أماكن سكنهم في جنوب إسرائيل في سياق الحرب العربية الإسرائيلية الولى.
- يعتمد ما يقرب من 90 بالمائة من سكان هذه التجمعات على الرعي كمصدر رئيسي للدخل.
- أصدر ضد منازل معظم العائلات أوامر هدم معلقة، و85 بالمائة من هذه المنازل غير متصلة بشبكات الكهرباء أو المياه.
- يفيد سكان ثلثي هذه التجمعات عن تعرضهم لعنف المستوطنين خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
- ما يزيد عن 60 بالمائة من مجمل 6,000 فلسطيني تعرضوا للتهجير منذ عام 2008 هم من سكان التجمعات البدوية/الرعية هجروا تهجيراً قسرياً بسبب هدم منازلهم في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء.
- يعيش ما يزيد عن 540,000 مستوطن إسرائيلي في مستوطنات الضفة الغربية التي أقيمت بما يخالف القانون الدولي وتحصل على معاملة تفضيلية من حيث تخصيص الأراضي والتخطيط وتقديم الخدمات.

نشر بعض المخططات لعرضها على العامة قبل الموافقة عليها نهائياً. ولأسباب عديدة تتضمن قلة أراضي الرعي في المواقع المقترحة من المتوقع أن تقوض عملية الترحيل الظروف المعيشية التقليدية والثقافية لهذه التجمعات مثلما حصل مع 150 عائلة تمّ ترحيلها من المنطقة في أواخر التسعينات. إضافة إلى ذلك يقع بالقرب من أحد المواقع مكب للنفايات مما يثير مخاوف صحية خطيرة.

4. تقع بعض التجمعات حالياً في منطقة خصصت لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. ويتضمن ذلك خطة (شرق 1) التي تستشرف بناء آلاف الوحدات السكنية والتجارية الاستيطانية لخلق منطقة مبنية متواصلة بين مستوطنة معلية أوميم والقدس. ومن المخطط أيضاً أن تكون المنطقة المتضررة محاطة بالجدار كذلك. وإذا ما تمّ تنفيذ هذا المخطط فإنها ستقوض الوجود الفلسطيني في المنطقة وتزيد من فصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية وتعيق التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة.

5. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أن تنفيذ مخطط «الترحيل» المقترح سيكون بمثابة ترحيل فردي وجماعي قسري وإخلاء بالقوة وهو محظور بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان<sup>1</sup>. وبصفتها القوة المحتلة يقع على عاتق دولة إسرائيل مسؤولية حماية السكان المدنيين وإدارة المناطق لمصلحة هؤلاء السكان. ويحظر هدم ومصادرة الممتلكات الخاصة بما فيها المنازل إضافة إلى نقل المستوطنين إلى الأرض المحتلة.

1. يهدد التجمعات الرعية الصغيرة الواقعة في تلال شرق القدس ووسط الضفة الغربية خطر التهجير القسري بسبب مخطط «ترحيل» تبنته السلطات الإسرائيلية. وبررت السلطات هذا المخطط بحجة أن السكان ليس بحوزتهم وثائق تثبت ملكيتهم للأرض، وأن الترحيل سيحسن من ظروفهم المعيشية. رغم ذلك، لم تتم استشارة السكان استشارة جدية وهم يعارضون هذا الترحيل وتمسكون بحقوقهم بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية في جنوب إسرائيل. وحتى تحقيق ذلك طلبت التجمعات من المجتمع الدولي الحماية والمساعدة في موقعهم الحالي بما في ذلك عمليات تخطيط وتراخيص ملائمة لمنازلهم وممتلكاتهم التي يستخدمونها لكسب الرزق.

2. خلقت مجموعة من التدابير التي تبنتها السلطات الإسرائيلية بيئة صعبة لهذه التجمعات تمثل «عامل دفع». وتتضمن هذه التدابير قيوداً على الوصول إلى مناطق الرعي والأسواق، والحرمان من الوصول إلى البنى التحتية الأساسية، ورفض إصدار تراخيص بناء؛ بالإضافة إلى عمليات الهدم والتهديد بهدم المنازل والمدارس وحظائر الماشية. وأخفقت السلطات كذلك في حماية السكان من تخويف وهجمات المستوطنين الإسرائيليين.

3. إن مواقع «الترحيل» المخصصة غير كافية وتثير مخاوف إنسانية خطيرة. وتتضمن ثلاثة «بلدات» جديدة سيتم تطويرها على أراض عامة («أراضي دولة») خصصتها السلطات الإسرائيلية لهذا الغرض في المنطقة (ج). وتمّ



# Bedouin Communities in Area C at Risk of Forcible Transfer

